

تابع جدول 2. الفجوة التضخمية والحجم النسبي لها تبعاً لطريقتي إجمالي فائض الطلب وصافي فائض الطلب خلال فترة الدراسة (2000-2015).

السنة	صافي الحساب الجاري بيون التحويلات (مليار جنيه) (15)	صافي فائض الطلب (مليار جنيه) (16) = (8) - (15)	معدل عجز العمليات الجارية لإجمالي فائض الطلب (%) (17) = (15) - (8)	نسبة الفجوة التضخمية (صافي فائض الطلب/الناتج المحلي) (%) (18) = (16) - (1)
2000	(1.71)	50.75	(3.49)	16.08
2001	(1.03)	82.22	(1.27)	27.70
2002	(0.84)	90.71	(0.94)	29.61
2003	(0.33)	65.50	(0.51)	17.92
2004	(0.08)	113.62	(0.07)	29.82
2005	(0.42)	152.82	(0.27)	38.34
2006	(0.66)	202.25	(0.33)	47.46
2007	(0.84)	163.81	(0.51)	26.57
2008	(1.53)	188.74	(0.82)	24.79
2009	(2.29)	320.21	(0.72)	40.18
2010	(2.68)	434.73	(0.62)	51.89
2011	(3.28)	441.03	(0.75)	44.56
2012	(4.68)	483.31	(0.98)	36.79
2013	(3.64)	498.44	(0.74)	33.98
2014	(4.61)	626.47	(0.74)	37.75
2015	(4.46)	825.74	(0.54)	45.53
المتوسط	(2.07)	296.27	(0.83)	32.67
الأحرف المعياري	1.62	230.86	0.77	10.39
معامل الاختلاف	(78.49)	77.92	(92.21)	31.80
أكبر قيمة	(0.08)	825.74	(0.07)	51.89
أصغر قيمة	(4.68)	50.75	(3.49)	16.08
% التغير	98.22	1527.19	(97.90)	222.80

* الأرقام بين القوسين سالبة. المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: 1- موقع وزارة التخطيط المصرية على شبكة الإنترنت، 2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول 3. معادلات الاتجاه الزمني العام لإجمالي الاستخدامات والمكونات الأساسية لها في مصر خلال فترة الدراسة (2000-2015).

المتغير التابع	المعادلة	F	R ²	مقدار التغير السنوي	معدل التغير (%)
إجمالي الاستخدامات (مليار جنيه)	ص = 165.18 + 113.74 * د - (1.02) NS (14.33)	**205.23	0.94	165.18	12.80
الانفاق القومي الإجمالي (مليار جنيه)	ص = 147.10 + 159.50 * د - (1.29) NS (11.54)	**133.17	0.91	145.66	13.49
إجمالي الاستثمار (مليار جنيه)	ص = 17.78 + 15.64 * د - (1.40) NS (15.39)	**236.95	0.94	17.78	10.66
إجمالي الاستهلاك (مليار جنيه)	ص = 127.88 + 169.76 * د - (1.45) NS (10.57)	**111.62	0.89	127.88	13.94
الصادرات السلعية والخدمية (مليار جنيه)	ص = 19.51 + 40.38 * د - (2.61) NS (12.20)	**148.81	0.91	19.51	9.46

حيث = د القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ
 س = متغير الزمن حيث هـ = 1، 2،، 16 = معامل التحديد. R² = قيمة F المحسوبة. NS: غير معنوي، (**): معنوية عند مستوى معنوية 0.01، (*) معنوية عند مستوى معنوية 0.05. القيم بين الأقواس أسفل معاملات الاحداح تمثل قيمة (ت) المحسوبة. المصدر: حسبت بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (2).

وبالنسبة لمعدل النمو للاستهلاك العام خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أنه تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 6.16% خلال عام 2001، وحد أقصى قدر بنحو 17.58% خلال عام 2009، بنسبة زيادة قدرت بنحو 185.54% بالنسبة لعام 2001.

وبالنسبة لمقدار ما يمثل الاستهلاك الخاص بالنسبة للاستهلاك القومي تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 12.29% عام 2012، وحد أقصى قدر بنحو 15.11 مليار جنيه عامي 2004، 2005، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 18.71% مقارنة بعامي 2004، 2005 بمتوسط قدر بنحو 13.47 مليار جنيه، كما قدر معامل الاختلاف بنحو 7.49% خلال نفس الفترة المذكورة.

2- الصادرات السلعية والخدمية:

بدراسة الجدول رقم (2) خلال فترة الدراسة، تبين أن الصادرات السلعية والخدمية تراوحت بين حد أدنى 55.10 مليار جنيه عام 2000، وحد أقصى 320.90 مليار جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 482.40% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 19.51 مليار جنيه تمثل نحو 9.46% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 206.25 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 91% من قيمة هذا التزايد تعزى إلى التغيرات التي يعكس أثرها متغير الزمن، بينما تعزى 9% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (2) لدراسة التقلبات لإجمالي الصادرات السلعية والخدمية لفترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 47.12%، مما يعني زيادة التقلبات الحادثة في الصادرات السلعية والخدمية خلال تلك الفترة كما حدث في كل من إجمالي الاستخدامات وإجمالي الانفاق القومي وإجمالي الاستثمارات وإجمالي الاستهلاك وذلك كما سبق للظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار، كما لوحظ أن التقلبات في الصادرات السلعية والخدمية كانت أقل مقارنة بالتقلبات الحادثة في كل من الاستهلاك النهائي وإجمالي الاستثمار

وبدراسة نفس الجدول رقم (2) لدراسة التقلبات لإجمالي الاستهلاك خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 70.42%، مما يعني أيضاً زيادة التقلبات الحادثة بالنسبة لإجمالي الاستهلاك كما حدث في كل من إجمالي الاستخدامات وإجمالي الانفاق القومي وإجمالي الاستثمارات وذلك كما سبق للظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار، كما يلاحظ أن التقلبات الحادثة في الاستهلاك النهائي فاقت التقلبات الاقتصادية في إجمالي الاستثمار.

وبدراسة الجدول رقم (4)، لبيان لمعدل النمو للاستهلاك القومي خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أنه تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 4.67% خلال عام 2001، وحد أقصى قدر بنحو 21.72% خلال عام 2012، بنسبة زيادة قدرت بنحو 365.15% بالنسبة لعام 2001، ويمكن دراسة الاستهلاك النهائي بنوعه الخاص والعام كما يلي:

أ- الاستهلاك الخاص:

تبين من دراسة الجدول السابق أن الاستهلاك الخاص تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 258 مليار جنيه عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 1998.30 مليار جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 674.53% مقارنة بعام 2000، بمتوسط قدر بنحو 797.50 مليار جنيه، وبالنسبة لمعدل النمو للاستهلاك الخاص خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أنه تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 3.42% خلال عام 2002، وحد أقصى قدر بنحو 22.50% خلال عام 2012، بنسبة زيادة قدرت بنحو 557.60% بالنسبة لعام 2002.

وبالنسبة لمقدار ما يمثل الاستهلاك الخاص بالنسبة للاستهلاك القومي تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 84.89% عامي 2004، 2005، وحد أقصى قدر بنحو 87.71 مليار جنيه عام 2012، بنسبة زيادة قدرت بنحو 3.33% مقارنة بعام 2004، بمتوسط قدر بنحو 86.49 مليار جنيه، كما قدر معامل الاختلاف بنحو 1.17% خلال نفس الفترة المذكورة.

ب- **الاستهلاك العام:** تبين من دراسة الجدول السابق أن الاستهلاك العام تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 38.10 مليار جنيه عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 287.40 مليار جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 654.33% مقارنة بعام 2000، بمتوسط قدر بنحو 119.74 مليار جنيه،

جدول 4. الاستهلاك النهائي بنوعية الخاص والعام ومعدلات النمو لكل منهم خلال الفترة (2000-2015). (القيمة بالمليار جنيه)

السنة	الاستهلاك الخاص		الاستهلاك العام		إجمالي الاستهلاك		البيان
	قيمة	معدل النمو (%)	قيمة	معدل النمو (%)	قيمة	معدل النمو (%)	
2000	258	-	12.87	-	296.10	-	
2001	270	4.44	13.07	6.16	310.60	4.67	
2002	279.56	3.42	14.58	14.88	327.26	5.09	
2003	304.92	8.32	14.78	9.83	357.82	8.54	
2004	347.84	12.34	15.11	14.54	409.74	12.67	
2005	385.31	9.72	15.11	9.77	453.91	9.73	
2006	436.14	11.66	14.82	9.62	512.04	11.35	
2007	539.88	19.21	13.52	10.07	624.28	17.98	
2008	649.60	16.89	13.05	13.44	747.10	16.44	
2009	793.55	18.14	12.97	17.58	911.85	18.07	
2010	899.79	11.81	13.02	12.18	1034.49	11.86	
2011	1035.91	13.14	13.16	14.20	1192.91	13.28	
2012	1336.60	22.50	12.29	16.13	1523.80	21.72	
2013	1486.10	10.06	12.44	11.36	1697.30	10.22	
2014	1738.50	14.52	12.68	16.32	1990.90	14.75	
2015	1998.30	13.00	12.57	12.18	2285.70	12.90	
المتوسط	797.50	11.37	13.47	12.15	917.24	11.67	
الانحراف المعياري	567.49	5.21	1.01	3.14	645.89	4.73	
معامل الاختلاف	71.16	45.83	7.49	25.83	70.42	40.57	
أكبر قيمة	1998.30	22.50	15.11	17.58	2285.70	21.72	
أصغر قيمة	270.00	3.42	12.29	6.16	310.60	4.67	
% التغير	640.11	557.60	23.02	185.54	635.90	365.15	

* المتوسط الهندسي المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 8% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (2) لدراسة التقلبات لإجمالي الموارد فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 61.77%، وهذا يعني مزيداً من التقلبات الحادثة في إجمالي الموارد كما حدث في التقلبات الحادثة خلال تلك الفترة في المتغيرات المدروسة سابقاً، وذلك للظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار.

ثانياً: إجمالي الموارد

بدراسة الجدول رقم (2) خلال فترة الدراسة، تبين أن إجمالي الموارد تراوح بين حد أدنى 376.91 مليار جنيه عام 2001، وحد أقصى 2339.63 مليار جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 520.73% مقارنة بعام 2001، وبدراسة الجدول رقم (5)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 132.83 مليار جنيه تمثل نحو 12.46% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 1065.65 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 92% من قيمة

جدول 5. معادلات الاتجاه الزمني العام لإجمالي الموارد والمكونات الأساسية لها في مصر خلال فترة الدراسة (2000-2015).

رقم	المتغير التابع	المعادلة	r ²	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير (%)
1	إجمالي الموارد (مليار جنيه)	$\hat{y} = 132.83 + 63.41x$ س.د (-0.64) NS (12.96)**	0.92	167.86**	1065.65	132.83	12.46
2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار جنيه)	$\hat{y} = 101.76 + 68.35x$ س.د (0.75) NS (10.79)**	0.89	116.50**	796.63	101.76	12.77
3	الواردات السلعية والخدمية (مليار جنيه)	$\hat{y} = 31.07 + 4.94x$ س.د (0.34) NS (20.40)**	0.97	416.21**	269.02	31.07	11.55

حيث \hat{y} = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة x

س.د = متغير الزمن حيث $x = 1, 2, \dots, 16$ = معامل التحديد. F = قيمة F المحسوبة.

(*) معنوية عند مستوى معنوية 0.05. القيم بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة.

المصدر: حسبت بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (2).

وبدراسة العوامل المؤثرة على إجمالي الموارد تبين أنها تتمثل فيما يلي:

1- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وبدراسة الجدول رقم (2) خلال فترة الدراسة، تبين أن الناتج المحلي الحقيقي تراوح بين حد أدنى 296.81 مليار جنيه عام 2001، وحد أقصى 1813.63 مليار جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 511.03% مقارنة بعام 2001، وبدراسة الجدول رقم (5)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 101.76 مليار جنيه تمثل نحو 12.77% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 796.63 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 89% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 11% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (2) لدراسة التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري

خلال تلك الفترة قدر بنحو 64.37%، مما يعني مزيداً من التقلبات الحادثة في هذا المتغير كما حدث بالنسبة للتقلبات الحادثة خلال تلك الفترة في المتغيرات المدروسة سابقاً، وذلك للظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار.

2- الواردات السلعية والخدمية.

وبدراسة الجدول رقم (2) خلال فترة الدراسة، تبين أن الواردات السلعية والخدمية تراوحت بين حد أدنى 77.60 مليار جنيه عام 2000، وحد أقصى 526 مليار جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 577.84% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (5)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 31.07 مليار جنيه تمثل نحو 11.55% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 269.02 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 97% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 3%

المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 43.90 مليار جنيه تمثل نحو 15.28% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 287.40 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 88% من قيمة هذا التزايد تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى 12% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (2) لدراسة التقلبات في إجمالي فائض الطلب خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 77.97%، مما يعني زيادة التقلبات الحادثة في هذا المتغير كما حدث بالنسبة للتقلبات الحادثة خلال تلك الفترة في المتغيرات المدروسة سابقاً. وذلك للظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار.

جدول 6. معادلات الاتجاه الزمني العام للفجوة التضخمية بطريقتي إجمالي فائض الطلب وصافي فائض الطلب في مصر خلال فترة الدراسة (2015-2000).

رقم	المتغير التابع	المعادلة	r ²	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير (%)
1	إجمالي فائض الطلب (مليار جنيه)	ص _د = 45.34 + 91.16 - (2.16) * (10.40) **	0.89	108.17 **	294.20	45.34	15.41
2	الفجوة التضخمية (مليار جنيه)	ص _د = 33.78 + 55.71 - (1.75) * (10.26) **	0.88	105.20 **	231.43	33.78	14.60
3	الحجم النسبي للفجوة التضخمية (مليار جنيه)	ص _د = 1.38 + 22.35 - (3.05) * (5.11) **	0.40	9.28 **	32.40	1.38	4.26
4	صافي فائض الطلب (مليار جنيه)	ص _د = 45.63 + 91.55 - (2.16) * (10.40) **	0.89	108.14 **	296.27	45.63	15.40
5	صافي فائض الطلب / الناتج المحلي (مليار جنيه)	ص _د = 1.38 + 22.59 - (3.05) * (5.17) **	0.40	9.30 **	32.67	1.38	4.22

حيث ص_د = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ

س_د = متغير الزمن حيث هـ = 1، 2،، 16 = معامل التحديد. F = قيمة F المصنوبة. NS: غير معنوي، (**): معنوية عند مستوى معنوية 0.01. (*) معنوية عند مستوى معنوية 0.05. القيم بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تمثل قيمة (ت) المصنوبة. المصدر: حسب بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (2).

إيجابياً في رفع مستويات الأسعار خلال فترة الدراسة أي مسؤوليته عن ارتفاع معدلات التضخم السنوية.

وبدراسة نفس الجدول رقم (2) لدراسة التقلبات في الفجوة التضخمية خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 73.97%، مما يعني مزيداً من التذبذب وعدم الاستقرار خلال فترة الدراسة نتيجة تأثير التضخم على كافة قطاعات الاقتصاد القومي.

ثانياً: صافي فائض الطلب

يمثل هذا المتغير ذلك الجزء من فائض الطلب الذي لم يقبله عجزا في ميزان العمليات الجارية وهو يمثل ضغطاً تضخيمياً يدفع بالأسعار نحو الارتفاع ويمكن تصويره بالمعادلة التالية:

$$D_{XN} = (D_X - F)$$

حيث D_{XN} = صافي فائض الطلب
 D_X = إجمالي فائض الطلب
 F = عجز العمليات الجارية بميزان المدفوعات (بدون تحويلات).

وبدراسة الجدول رقم (2) خلال فترة الدراسة، تبين أن صافي فائض الطلب تراوح بين حد أدنى 50.75 مليار جنيه عام 2000، وحد أقصى 825.74 مليار جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1527.19% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (6)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 45.63 مليار جنيه تمثل نحو 15.40% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 296.27 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 89% من قيمة هذا التزايد تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى 11% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة صافي العمليات الجارية بدون تحويلات باعتبارها العامل المؤثر على صافي فائض الطلب تبين من دراسة الجدول رقم (2) خلال فترة الدراسة، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى (0.08) مليار جنيه عام 2004، وحد أقصى (4.68) مليار جنيه عام 2012 بمتوسط قدر بنحو (2.07) مليار جنيه.

ان تطبيق معيار فائض الطلب كمؤشر من مؤشرات التضخم علي واقع الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة أسفر عن حقيقة أساسية لا يجوز إهمالها وهي أن الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة قد شهد نمواً كبيراً في الإنفاق الكلي بمكوناته الأساسية وهي الاستهلاك العائلي والجماعي وعلي الاستثمار والمخزون السلعي، وأن هذا النمو قد أدى لخلق فائض طلب إجمالي كبير بعد الأزمة المالية العالمية والثورات التي حدثت خلال تلك الفترة حيث بدأت الفجوة بين إجمالي فائض الطلب والعجز بميزان العمليات الجارية تتسع وهو ما يعني تنامي صافي فائض الطلب علي نحو مستمر، وهو الأمر الذي

من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (2) لدراسة التقلبات لإجمالي الواردات السلعية والخدمية خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 55.90%، مما يعني مزيداً من التقلبات الحادثة في هذا المتغير كما حدث بالنسبة للمتغيرات المدروسة سابقاً خلال فترة الدراسة وذلك للظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار.

وبالنسبة لإجمالي فائض الطلب، وبدراسة الجدول رقم (2) خلال فترة الدراسة، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 49.03 مليار جنيه عام 2000، وحد أقصى 821.27 مليار جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1574.94% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (6)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك

جدول 6. معادلات الاتجاه الزمني العام للفجوة التضخمية بطريقتي إجمالي فائض الطلب وصافي فائض الطلب في مصر خلال فترة الدراسة (2015-2000).

رقم	المتغير التابع	المعادلة	r ²	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير (%)
1	إجمالي فائض الطلب (مليار جنيه)	ص _د = 45.34 + 91.16 - (2.16) * (10.40) **	0.89	108.17 **	294.20	45.34	15.41
2	الفجوة التضخمية (مليار جنيه)	ص _د = 33.78 + 55.71 - (1.75) * (10.26) **	0.88	105.20 **	231.43	33.78	14.60
3	الحجم النسبي للفجوة التضخمية (مليار جنيه)	ص _د = 1.38 + 22.35 - (3.05) * (5.11) **	0.40	9.28 **	32.40	1.38	4.26
4	صافي فائض الطلب (مليار جنيه)	ص _د = 45.63 + 91.55 - (2.16) * (10.40) **	0.89	108.14 **	296.27	45.63	15.40
5	صافي فائض الطلب / الناتج المحلي (مليار جنيه)	ص _د = 1.38 + 22.59 - (3.05) * (5.17) **	0.40	9.30 **	32.67	1.38	4.22

حيث ص_د = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ

س_د = متغير الزمن حيث هـ = 1، 2،، 16 = معامل التحديد. F = قيمة F المصنوبة. NS: غير معنوي، (**): معنوية عند مستوى معنوية 0.01. (*) معنوية عند مستوى معنوية 0.05. القيم بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تمثل قيمة (ت) المصنوبة. المصدر: حسب بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (2).

ويعد التوصل لإجمالي فائض الطلب الكلي ومكوناته الأساسية وهي الاستخدامات والموارد يمكن التعرف على الفجوة التضخمية عن طريق هذا المعيار بدراسة الجدول رقم (2) خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حد أدنى 26.53 مليار جنيه عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 616.17 مليار جنيه عام 2015 بنسبة زيادة قدرت بنحو 2222.29% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (6)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 33.78 مليار جنيه تمثل نحو 14.60% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 231.43 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 88% من قيمة هذا التزايد تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى 12% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، ولوحظ تزايد تلك الفجوة التضخمية بشكل ملحوظ منذ عام 2008 وحتى 2015 حيث قدرت تلك الفجوة بنحو 137.10 مليار جنيه عام 2008، ونحو 616.17 مليار جنيه عام 2015 بزيادة قدرت بنحو 349.42 مليار جنيه كما تميزت تلك الفترة بزيادة الناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة لمحاولة تغطية الزيادة في الإنفاق القومي (بالأسعار الجارية).

ومن العرض السابق للفجوة التضخمية وفقاً لمعيار إجمالي فائض الطلب الكلي، تبين من الجدول رقم (2) خلال فترة الدراسة ان الحجم النسبي لتلك الفجوة والذي يمثل ضغط فائض الطلب على القدرة الفعلية للإنتاج المحلي والطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري ويتم حسابه عن طريق قسمة إجمالي فائض الطلب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، تراوح بين حد أدنى 15.53% عام 2000، وحد أقصى 51.57% عام 2010، بنسبة زيادة قدرت بنحو 232.02% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (6)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 1.38% تمثل نحو 4.26% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 32.40%، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 40% من قيمة هذا التزايد تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى 60% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

كما تبين من دراسة الجدول رقم (2) أن متوسط إجمالي الاستثمارات لا يمثل في معظم سنوات فترة الدراسة أكثر من 16.36% من إجمالي الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي، بينما يمثل متوسط إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة نحو 82.91% مما يدل على أن الاستهلاك النهائي يمثل مصدر الضغط الرئيسي في نمو الإنفاق الكلي أي الطلب الكلي نظراً لاستثماره بالجزء الأكبر في هيكل هذا الإنفاق ويرجع هذا للزيادة المستمرة في السكان وارتفاع الميزل الحدي للاستهلاك مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وقد تبين هذا من دراسة الأرقام القياسية للمستهلكين سواء في الريف أو في الحضر أو المتوسط الهندسي لكل منهما، مما يعني أن معيار إجمالي فائض الطلب الكلي ساهم

أ- النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي

وبدراسة هذا المتغير كأحد مكونات كمية وسائل الدفع (M_1) خلال فترة الدراسة، تبين من خلال الجدول رقم (7) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 35042 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصى 278439 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 694.59% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (8)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 16863.17 مليون جنيه، تمثل نحو 13.81%، من المتوسط السنوي المقدر بنحو 122133.23 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 91% من قيمة هذا التزايد تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى 9% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (7) لدراسة التقلبات النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 68.93% وربما يرجع ذلك لضعف السيطرة على كمية النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي خلال تلك الفترة.

ب- الودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية

وبدراسة هذا المتغير كأحد مكونات كمية وسائل الدفع (M_1) خلال فترة الدراسة، تبين من خلال الجدول رقم (7) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 14708 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصى 180697 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1128.56% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (8)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 9388.40 مليون جنيه، تمثل نحو 15.19%، من المتوسط السنوي المقدر بنحو 61812.33 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 86%، من قيمة هذا التزايد تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى 14% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (7) لدراسة التقلبات الحادثة في الودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 78.09%، وربما يرجع ذلك أن تلك الفترة شهدت كما سبق الكثير من التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار في تلك كمية الودائع وبلغت تلك التقلبات ذروتها عام 2015.

ج- عرض النقود (كمية وسائل الدفع M_1)

وبعد استعراض مكونات عرض النقود حسب المفهوم الضيق أو ما يسمى بكمية وسائل الدفع (M_1)، يتضح من خلال الجدول رقم (7) أن عرض النقود حسب هذا المفهوم خلال فترة الدراسة، تراوح بين حد أدنى 49750 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصى 459136 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 822.89% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (8)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 26251.57 مليون جنيه، تمثل نحو 14.27%، من المتوسط السنوي المقدر بنحو 183945.57 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 91%، من قيمة هذا التزايد تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى 9% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (7) لدراسة التقلبات الحادثة في عرض النقود حسب المفهوم الضيق (M_1) خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 71.40%، وربما يرجع ذلك أن زيادة التقلبات الحادثة في كل من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية خلال نفس الفترة المذكورة.

وبدراسة الجدول رقم (9) خلال فترة الدراسة، تبين أن هناك فائض عرض النقود (فجوة تضخمية) حسب مفهوم عرض النقود (M_1) بلغ أقصاه نحو 33623.03 مليون جنيه عام 2013، مما يعني أن الزيادة في عرض النقود كانت أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي مما يؤدي لزيادة الأسعار، الأمر الذي يعني أن زيادة عرض النقود كان سبباً من أسباب التضخم خلال بعض سنوات تلك الفترة، بينما تشير الأرقام السالبة لفائض عرض النقود حسب مفهوم عرض النقود (M_1) أن هناك (فجوة انكماشية) خلال بعض سنوات الدراسة مما يعني وجود انكماش اقتصادي وصل أقصاه (41887.94) مليون جنيه عام 2012 ويعزى انخفاض الفجوة التضخمية خلال بعض سنوات تلك الفترة إلى انتهاز سياسات اقتصادية من شأنها تقييد الائتمان الممنوح للقطاع العام والخاص، وكذلك اتباع سياسة تقييد الإنفاق الحكومي، كما تبين من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، أن الطلب على النقود (الفجوة غير التضخمية) حسب نفس مفهوم عرض النقود (M_1) بلغ أقصاه نحو 67690.94 مليون جنيه عام 2012، وهذا ينطبق مع بلوغ الفجوة الانكماشية لذروتها خلال نفس العام وذلك نتيجة السياسات السابقة الذكر التي تم اتباعها

تبلور في النهاية في مزولة ضغط شديد على العرض الحقيقي على السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد المصري، وبالتالي دفع أسعارها نحو الارتفاع وعموماً قدر متوسط صافي فائض الطلب خلال فترة الدراسة نحو 32.67% سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي وهي بل شك نسبة مرتفعة وخطيرة.

ومن العرض السابق للفجوة التضخمية وفقاً لمعيار صافي فائض الطلب، تبين من الجدول رقم (2) خلال فترة الدراسة أن الحجم النسبي لتلك الفجوة والتي تمثل ضغط صافي فائض الطلب على القدرة الفعلية للإنتاج المحلي وللطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري ويتم حسابها عن طريق قسمة صافي فائض الطلب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 16.08% عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 51.89% عام 2010 بنسبة زيادة قدرت بنحو 222.80% مقارنة بعام 2000، وذلك بمتوسط قدر بنحو 32.67% خلال تلك الفترة المذكورة.

كما لوحظ أن الحجم النسبي للفجوة التضخمية المحسوب طبقاً لصافي فائض الطلب يقترب من المحسوب طبقاً لإجمالي فائض الطلب، الأمر الذي يشير إلى أن معيار صافي فائض الطلب ساهم إيجابياً أيضاً في رفع مستويات الأسعار خلال فترة الدراسة أي مسئوليتها عن ارتفاع معدلات التضخم السنوية.

وبدراسة نفس الجدول رقم (2) لدراسة التقلبات في الفجوة التضخمية طبقاً لصافي فائض الطلب، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال فترة الدراسة قدر بنحو 77.92%، وربما يرجع ذلك أن تلك الفترة شهدت كما سبق الأزمة المالية العالمية والثورات العديدة وما تبعها من تأثيرات هيكيلية على كافة قطاعات الاقتصاد القومي ظهر ذلك جلياً في زيادة العجز في ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة.

ومما سبق يستنتج أن الفرق بين إجمالي فائض الطلب الكلي وعجز العمليات الجارية بدأ يتسع بشكل واضح بعد الأزمة المالية العالمية والسنوات التالية لذلك، وهو ما يعني أن النمو الذي حدث في الواردات لم يكن قادراً على أن يواكب الزيادة الضخمة التي حدثت في فائض الطلب مما دفع بالأسعار نحو الزيادة المستمرة والمضطردة.

ثالثاً: معيار فائض عرض النقود:

وتحدث الفجوة التضخمية طبقاً لهذا المعيار إذا كانت الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع أكبر من الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل حقيقي في شكل نقود عند أسعار ثابتة خلال فترة زمنية معينة.

$$IG = \Delta M - \left(\frac{M}{RGNP} \cdot \Delta RGNP \right)$$

حيث تشير IG إلى الفجوة التضخمية عن طريق معيار فائض عرض النقود، وتشير

$$M$$

ΔM للتغير في عرض النقود، بينما تشير $RGNP$ للطلب على النقود، وتشير $\Delta RGNP$ إلى التغير في الناتج القومي الحقيقي.

ويمكن المحافظة على الاستقرار النقدي وتقادي الاختلال عندما تتناسب الزيادة في عرض النقود مع الزيادة في الناتج القومي الحقيقي. ويعني مفهوم العرض النقدي رصيد الأشياء التي تستخدم كوسيط في التبادل، وتتعدد المفاهيم فبالإضافة إلى النقد المتداول والعملة المعاصرة هناك أنواع تتمتع بدرجة عالية جداً من السيولة أي يمكن تحويلها فوراً إلى نقود دون تقلب في قيمتها أو يتقلب يحدث في أضيق الحدود ويمكن التعرف على عرض النقود من خلال ثلاثة مفاهيم:

1- مجموع وسائل الدفع (M_1) (المفهوم الضيق): صافي البنوكوت المتداول

+ العملة المساعدة المتداولة + الودائع الجارية الخاصة + صافي مبيعات شهادات الاستثمار ذات الجوائز (مجموعة ج) نظراً لتمتع تلك الشهادات بدرجة عالية من السيولة كالودائع الجارية الخاصة.

2- السيولة المحلية الخاصة (M_2) (المفهوم الواسع): مجموع وسائل الدفع + أشباه النقود. وتشمل أشباه النقود (الودائع غير الجارية بالعملة المحلية ومنها ودائع القطاع العام والخاص والقطاع العائلي مضافاً إليها الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية).

3- إجمالي السيولة المحلية (M_3) (المفهوم الأوسع): السيولة المحلية الخاصة + الودائع الحكومية لدى البنوك، وقد تم استبعاد عرض النقود بالبحث حسب المفهومين (M_1)، (M_2) نظراً لتوافر البيانات عنهما.

أولاً: الفجوة التضخمية طبقاً لمفهوم عرض النقود حسب مجموع وسائل

الدفع (M_1):

وتتكون مجموع وسائل الدفع (M_1) حسب (المفهوم الضيق) من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بالإضافة إلى الودائع الجارية الحكومية بالعملة المحلية، وفيما يلي دراسة تلك العوامل بالتفصيل كما يلي:

جدول 7. عرض النقود (كمية وسائل الدفع (M_1))، (السيولة المحلية الخاصة (M_2)) خلال فترة الدراسة (2000-2015).

السنة	النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (مليون جنيه) (1)	الودائع الجارية بالعملية المحلية (مليون جنيه) (2)	كمية وسائل الدفع (M_1) (2)+(1)=(3)	الودائع غير الجارية بالعملية المحلية (مليون جنيه) (4)	الودائع الجارية وغير الجارية بالعملية الأجنبية (مليون جنيه) (5)	أشباه النقود (مليون جنيه) (6) = (4)+(5)	السيولة المحلية الخاصة (مليون جنيه) (7) = (3)+(6)
2000	35042	14708	49750	157806.00	47932.00	205738	255488
2001	38161	15331	53492	170848.00	60744.00	231592	285084
2002	42379	17824	60203	192718.00	76205.00	268923	329126
2003	48258	18954	67212	212010.00	105040.00	317050	384262
2004	55933	21673	77606	233610.00	123695.00	357305	434911
2005	63029	26656	89685	283020.00	121179.00	404199	493884
2006	74239	35035	109274	314188	136894	451082	560356
2007	86860	44430.1	131290.2	377424	153974	531398	662688.2
2008	104656	65923	170579	436268	159817	596085	766664
2009	118146	64845	182991	481054	167166	648220	831211
2010	135209	78831	214040	545303	158116	703419	917459
2011	167887	80820	248707	583732	176972	760704	1009411
2012	194027	80483	274510	633858	186040	819898	1094408
2013	241011	103089.20	344099.86	727778	224208	951985.76	1296085.62
2014	270856	139698	410554.00	869976	236071	1106047	1516601
2015	278439	180697	459136.00	966336	256753	1223089	1682225
المتوسط	122133.23	61812.33	183945.57	449120.58	149425.34	598545.92	782491.49
الانحراف المعياري	84184.16	48267.71	131331.36	253851.67	60194.68	312021.57	442637.41
معامل الاختلاف	68.93	78.09	71.40	56.52	40.28	52.13	56.57
أكبر قيمة	278439.00	180697.00	459136.00	966336.00	256753.00	1223089.00	1682225.00
أصغر قيمة	35042.00	14708.00	49750.00	157806.00	47932.00	205738.00	255488.00
% التغير	694.59	1128.56	822.89	512.36	435.66	494.49	558.44

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من : 1- موقع وزارة التخطيط المصرية على شبكة الانترنت، 2- البنك المركزي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

جدول 8. معادلات الاتجاه الزمني العام للفجوة التضخمية بطريقة عرض النقود حسب مفهومي (M_1)، (M_2) في مصر خلال فترة الدراسة (2000-2015).

م	المتغير التابع	المعادلة	r^2	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير (%)
1	النقد المتداول (مليون جنيه)	$\hat{Y}_1 = 21203.73 + 16863.17 X$ NS(1.54) ** (11.86)	0.91	140.71	122133.23	16863.17	13.81
2	الودائع الحكومية الجارية (مليون جنيه)	$\hat{Y}_2 = 17989.06 + 9388.40 X$ NS(1.82) ** (9.18)	0.86	84.28	61812.33	9388.40	15.19
3	(كمية وسائل الدفع) (M_1) (مليون جنيه)	$\hat{Y}_3 = 39192.75 + 26251.57 X$ NS(1.79) ** (11.59)	0.91	134.39	183945.57	26251.57	14.27
4	الودائع غير الجارية بالعملية المحلية (مليون جنيه)	$\hat{Y}_4 = 8862.85 + 51795.03 X$ NS(0.27) ** (15.31)	0.94	234.38	449120.58	51795.03	11.53
5	الودائع الجارية وغير الجارية بالعملية الأجنبية (مليار جنيه)	$\hat{Y}_5 = 44139.35 + 12386.59 X$ ** (6.74) ** (18.28)	0.96	334.15	149425.34	12386.59	8.29
6	أشباه النقود (مليون جنيه)	$\hat{Y}_6 = 53002.22 + 64181.61 X$ ** (1.55) ** (18.11)	0.96	327.85	598545.92	64181.62	10.72
7	السيولة المحلية الخاصة (M_2) (مليون جنيه)	$\hat{Y}_7 = 13809.47 + 90433.18 X$ NS(0.25) ** (15.68)	0.95	245.85	782491.49	90433.18	11.56

حيث \hat{Y}_i = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة i هـ
 X = متغير الزمن حيث $h = 1, 2, \dots, 11$ = معامل التحديد. R^2
 * معنوية عند مستوى معنوية 0.01، * معنوية عند مستوى معنوية 0.05.
 القيم بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة.
 المصدر: حسب بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (7).

ثانياً: الفجوة التضخمية طبقاً لمفهوم عرض النقود حسب السيولة المحلية الخاصة (M_2):

وتتكون السيولة المحلية الخاصة (M_2) حسب (المفهوم الواسع) من مجموع وسائل الدفع بالإضافة إلى أشباه النقود، وتشمل أشباه النقود (الودائع غير الجارية بالعملية المحلية ومنها ودائع القطاع العام والخاص والقطاع العائلي مضافاً إليها الودائع الجارية وغير الجارية بالعملية الأجنبية)، وفيما يلي تفصيل كل من أشباه النقود والسيولة المحلية الخاصة حيث تم شرح مجموع وسائل الدفع قبل ذلك بالتفصيل وذلك كما يلي:

أ- أشباه النقود وتشمل أشباه النقود (الودائع غير الجارية بالعملية المحلية ومنها ودائع القطاع العام والخاص والقطاع العائلي مضافاً إليها الودائع الجارية وغير الجارية بالعملية الأجنبية)، وفيما يلي تفصيل كل من الودائع غير الجارية بالعملية المحلية، والودائع الجارية وغير الجارية بالعملية الأجنبية.

أ- الودائع غير الجارية بالعملية المحلية: وبدراسة هذا المتغير كأحد مكونات السيولة المحلية الخاصة (M_2) خلال فترة الدراسة، تبين من خلال الجدول رقم (7) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 157806 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصى 966336 مليون

محمد عبد الرحيم عبد الرحيم أحمد(د)، أثر سياسة التمويل التضخمي علي الإضرار المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (1974-1988/1989)، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، 1991.
أسماء اسماعيل أبو الفتوح طرابيه، دراسة تحليلية لمشكلة التضخم في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، 2018.
رمزي زكي(د)، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1980.
سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2006.
علي توفيق الصالح(د)، العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية (التضخم المستورد)، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء بالكويت خلال الفترة 16-18/3/1985، دار الشباب للنشر، 1986.

محمد أحمد عبد الدايم(د)، دراسة اقتصادية للفجوة التضخمية في الاقتصاد المصري، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد (5)، العدد (12)، ديسمبر 2014.
(محمد فخري مكي(د)، الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، السنة (38)، العدد (370)، القاهرة، أكتوبر 1977.
Ibrahim L. Awad, The Phenomenon of Stagflation in The Egyptian Economy: Analytical Study, Munich Personal Repec Archive (MPRA), May, 2002.
Hellerstein, Rebecca, The Impact of Inflation, Federal Reserve Bank of Boston, Winter 1997.
الجهز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg
الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط المصرية www.mop.gov.eg

Domestic Inflationary Pressures in the Egyptian Economy

Oweda, M. A. ; M. M. G. Al-Magraby ; M. A. Shata and Asmaa E. A. Trabiah
Agric, Economic Dept, fac. of Agric. Mans. Univ.

ABSTRACT

Inflation is defined as the continuous and significant rise in the overall price of all or most of the goods and services in the economy. This rise is in a continuous and prolonged period, leading to a decrease in the purchasing power of individuals. Inflation may arise as a result of the increase in the amount of money. In this case, the amount of money in circulation should be restricted to reduce inflationary gaps in the national economy. Inflation also arises due to increased demand for goods and services without an increase in GDP. It is also the result of increased costs of production components, with no increase in demand or wages at rates exceeding the rates of increase in productivity or increased prices of domestic and imported inputs, or arises as a result of some structural factors of economic and social structures, R real interest rates, low domestic savings, leading to the decline in capital formation and the low purchasing power of money, which adversely affects both the well-being of the population and the rate of growth of the Egyptian economy as a whole. The problem of the study is to increase the inflationary pressures on the Egyptian economy. The average inflation rate during the period 2000-2015 was estimated at 7.48%. The rate increased to 9.55% during the period 2010-2015. The period (2008-2015), estimated at 10.63%, and estimated inflation by 11.5% in 2015, which means that it grows automatically at high rates may reach hyperinflation, and then explosive inflation, which destroys all sectors of the national economy and relentlessly, which requires him Studying inflationary pressures on the national economy to reduce their effects both in the short and long term The aim of this study is to study the local inflationary pressures in Egypt, which result in a series of structural imbalances during the period (2000-2015), through the coefficient of monetary stability or inflationary pressure. The measurement of the speed of circulation of money used to settle economic transactions over a given period of time, the inflationary gap through the aggregate surplus demand criterion, the net excess demand, the surplus money supply criterion and finally the over-cash ratio criterion. In terms of monetary stability or inflationary pressure, and the measurement of the speed of circulation of money used to settle economic transactions over a given period of time, it was found that there was relatively stable circulation of money during the study period, both for (), (During increasing periods of inflation, possibly due to increased pumping of increasing amounts of money in specific areas without turning more than once a year, or to increase the tendency of individuals to compact, indicating that the slow pace of circulation of money during periods of inflation, and then not The speed of money circulation positively contributes to raising the maximum levels T During this period, any lack of responsibility for the high annual inflation rates, it turns out that the degree of monetary stability was the cause of inflation, which generates inflationary pressures on the Egyptian economy. For the domestic inflation gap by the aggregate surplus demand standard, the net surplus demand, and the surplus money supply standard, it also shows that the average total investment does not represent in most of the study years more than 16.36% of total aggregate expenditure or aggregate demand, Total consumption during the same period amounted to 82.91, which means that the aggregate gross demand surplus criterion positively contributed to raising the price levels during the years of study, which is responsible for the high annual inflation rates. The fluctuations in the inflation gap during the study period were estimated at 73.97% Of the improved inflationary gap Indicating that the net demand surplus criterion also contributed positively to raising price levels during the study period, which is responsible for the high annual inflation rates. The fluctuations in the inflationary gap were estimated according to the net surplus of demand During the study period by 77.92%. It was also found that the surplus money supply (inflationary gap) according to the concept of money supply (), reached a maximum of about 33623.03 million pounds and about 66205.04 million pounds in 2013, respectively, which means that the increase in money supply was greater than the increase in national product Which means that the increase in money supply was one of the causes of inflation during some years of that period. It is also noted that these results correspond to the inflationary gap according to the concept of money supply in both senses, during the same period. As for the percentage of over-cash, it was found that the volume of over-cash must be defined as the development of the share of the productive unit of the domestic product in the amount of money traded. It was found that each unit of real GDP corresponds to 22 piasters, 1.02 pounds in circulation as the average of the money supply concepts. In terms of the inflation gap, as shown above by measuring the inflationary gap according to the surplus criterion of money supply, and the relationship between the document between the ratio of excessive cash and inflation gap ratio, according to the aggregate demand surplus, Or net surplus demand where it is The increase in demand surplus led to a similar rise in price levels. It was clear that this ratio was estimated at 20.17% and 47.58% for money supply concepts, The increase in this percentage in the case of the concept of money supply () confirms that the amount of excessive cash contributed positively to the creation of inflation, which means that these ratios represent a high proportion of the net surplus demand because of what the state sometimes follow the policy of cheap money The policy of cheap money, which is to increase the amount of money traded without offsetting an increase in growth And the GDP to achieve monetary stability, which leads to increase inflationary pressures in the Egyptian economy pushing the general level of prices upward. The study recommended the need to coordinate macroeconomic policies, both monetary and financial and trade to achieve the general economic objectives of the state, and encourage individuals to save. The tendency to consume, which works to try to drive the investment and increase rates based on the rates of domestic savings, which leads to the restriction of consumption, which in turn restrict the total demand, all depends on political stability and Economic and social and legislative infrastructure of the state, which leads to the achievement of sustainable development rates and reduce inflation rates.